انما لا يصح لو لم يكن عطف تفسير وانما يكون مما يعاب لو كان قوله اطلقت مستغنيا وليس كذلك ومنع صحته بان الاطلاق
قد يجئ بمعنى التسمية وقد يجئ بمعنى التلفظ بلا قيد فيكون مشتركا لفظيا فيكون قوله ولم تقيد قرينة لارادة احد معنيي
المشترك ونقض بانه لو قيل سميت انا مسندا الى قوله هذا المعنى بناء على انه شرط ويجب رجوع الضمير من الجزاء الى الشرط فلم
يطابق المرجع وان اسند الى القضية المطلقة يلزم تسمية الشئ لنفسه وحمل الشئ على نفسه بناء على ان كلمة سميت تفيد
القضية الحملية ومع هذا الا ملزمة بينهما والاول مخالف لقانون النحو والثاني بطل فيما اما مخالف له اوبط فقوله
سميت اما مخالف له اوبط وغير لازم للمقدم ومنع المخالفة له بان المرجع اذا كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا وبالعكس
يجوز ارجاع الضمير المذكر وقوله وهذا المعنى ههنا وان كان لفظه مذكرا الا ان معناه مؤنث وهو القضية المعقولة فيجوز
التانيث باعتبار معناه وابطل بان قوله هذا المعنى معناه فعلية النسبة وفعلية النسبة جزء القضية المعقولة والجزء
غير الكل فقوله بهذا المعنى معناه غير القضية المعقولة فلا يصح الارجاع بهذا الاعتبار واجيب باختيار الشق الثالث
بانه اسند الى مفهوم القضية والمراد بالقضية الملفوظة وبالمفهوم المعقولة وابطل بانه يلزم الترجيح بلا مرجح وهو بط
ومنع اللزوم بان تسمية المعقولة بها اصل والملفوظة بها تابع للمعقولة فاسناد سميت الى الاصل اولى من اسناده الى
التابع وتسمية الملفوظة بالمطلقة تستفاد من تسمية المعقولة بها ونقض بانه لو اسند الى المفهوم لم يكن الضمير مطابقا
لمرجعه ومنع الملازمة بان المفهوم مضاف الى القضية فكسبها التانيث وذلك لصحة اقامة القضية مقام المفهوم
ونقض بانه وان صح بهذا التوجيه لكن الاصل رجوع ضمير التالي الى اسم فعل الشرط للزوم الاتحاد في المسند اليه للمقدم
والتالي فلا ولجاز ان يقول ليسمى بها بارجاع الضمير الى قوله هذا المعنى ويدفع المحذور المذكور بارادة المجاز بذكر الجزء وارادة الكل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)